WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

اللجنة الإقليمية
لشـرق المتوسط

EM/RC52/7
ش م/ل إ52/7

الدورة الثانية والخمسون

أيلول/سبتمبر 2005

البند 8 من جدول الأعمال

الأصل: بالعربية

الدستور الإسلامي العالمي
للأخلاقيات الطبية والصحية

ترجع أهمية هذا الموضوع بالنسبة لنا جميعاً وبالنسبة لمنظمة الصحة العالمية على وجه الخصوص، إلى ما قطعته منظمة الصحة العالمية على نفسها من عهود بالعمل على البلوغ بالناس، كلِّ الناس، أفراداً ومجتمعات، من توفير للصحة، بأعلى مستوى ممكن، في الأماكن التي يعيشون فيها، وبالتكاليف التي يطيقونها. وهذا الحرص على توفير الصحة للجميع يسانده من الناحية النظرية على الأقل، ماتتَّسم به الحضارة المعاصرة من التسارع الكبير والمطَّرد في الإنجازات العلمية والتكنولوجية، وحرص المجتمعات على اللهاث وراءها لحصد المكاسب والمنافع مما تنتجه من الاكتشافات والبحوث، ولو أن الواقع الذي نعيشه اليوم حمل مفاجأة للناس لم يكونوا يتوقَّعونها من قبل، وطرح عليهم تحدِّيات تركت الحليم منهم حيراناً، فلا تزال المؤشِّرات الصحية متردِّية في البلدان النَّامية، ولايزال الدخل يقل عن مستوى خط الفقر في معظم أرجاء العالم، على الرغم من توافُر الموارد والمخترعات، ومردُّ ذلك بالدرجة الأولى إلى تلك الأزمة في الأخلاق والقِيَم التي يعيشها العالم بأَسْرِه.

ونحن متَّفقون على أن القِيَم الأخلاقية الحميدة تصدر جميعها عن مشكاة واحدة، وتتبع مساراً واضح المعالم، ينتشر في مشارق الأرض ومغاربها، قِيَم تكرِّم الإنسان لإنسانيته التي كرَّمها الله، وتحفظ له حقوقه الأساسية، بالحياة والحرية وحفظ الممتلكات والصحة والكفاية في جميع مراحل حياته، ولنتذكَّر على الدوام أن ما نقصده بالأخلاق هو تلك الأخلاق الإيجابية التي يعتنقها المرء بحرية، ويتحمَّل مسؤوليتها بالتزام كامل، ومكانة الإنسان من هذه القِيَم الأخلاقية تحدِّدها المبادئ التالية:

المبدأ الأول: الإنسان مكرَّم: **[**ولقد كرَّمنا بني آدم**]** بغضِّ النظر عن لونه وجنسه ومُعْتَقَده. ويقتضي تكريمُه هذا المحافظةَ عليه في صحة تامة ومعافاة كاملة، كما يقتضي تكريمُه احترامَ شخصيَّته، واحترامَ خصوصيَّاته وأسراره، واحترامَ حقِّه في الحصول على جميع المعلومات التي تتعلَّق بأيِّ إجراء طبيٍّ سوف يتعرَّض له، واحترامَ حقه في كونه هو وحده صاحبَ القرار في ما يتعلق بشؤونه الصحيّة، مادام ذلك في إطار هذه القِيَم.

المبدأ الثاني: الحياة حقٌ لكل إنسان، وهي مقدَّسة محترمة مُدافَعٌ عنها. وقيمةُ النفس البشرية الواحدة تَعْدلُ قيمةَ البشر جميعاً. يقول الله عز وجل: **[**ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً**]**. والاعتداءُ على حياة أيِّ نفس بشرية، ولو كانت جنيناً أو شيخاً أو معوقاً... عدوانٌ على البشر جميعاً: **[**من قتل نفساً – بغير نفس أو فساد في الأرض – فكأنما قتل الناس جميعاً**]**، علماً بأن هذا الإحياء، في مفهوم الإسلام، ليس مقصوراً على الإحياء البدني، بل يتعدَّاه إلى الإحياء النفسي والروحي والاجتماعي.

المبدأ الثالث: العدل، وهو قيمة جوهرية وغايةٌ أساسية من غايات إرسَال الرُسُل: [لقد أرسلنا رُسُلَنَا بالبيِّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزانَ ليقوم الناس بالقسط] [الحديد:25]. وقد أمر الله الناس بها أمراً عاماً: [إن الله يأمر بالعدل والإحسان] [النحل: 90]؛ [أمَرَ ربي بالقسط] [الأعراف: 29]؛ [اعدلوا هو أقرب للتقوى] [المائدة: 8]؛ [وأقسطوا إن الله يحب المقسطين] [الحجرات: 9]. وذكر في كتابه الكريم ما يدل على أن العدل ينبغي أن يتخلَّل كل شيء: في القول: **[**وإذا **قلتم** فاعدلوا**]** [الأنعام: 152]؛ في الحكم: **[**وإذا **حكمتم** بين الناس أن تحكموا بالعدل**]** [النساء: 58]؛ في الإصلاح: **[فأصلحوا** بينهما بالعدل وأقسطوا**]** [الحجرات: 9]؛ في القوامة: **[**وأن **تقوموا** لليتامى بالقسط**]** [النساء: 127]؛ وحذَّر من كل ما يمكن أن يُخلَّ بالموقف العادل: **[**فلا تتَّبعوا الهوى أن تعدلوا**]** [النساء: 135]؛ **[**ولا يجرمنَّكم [يحملنّكم] شَنَآنُ قومٍ على أن لا تعدلوا**]** [المائدة: 8].

والعدلُ في اللغة التي نزل بها القرآن يتضمَّن معنى المساواة أيضاً كما في قوله تعالى: **[**أو عَدْلُ ذلك صياماً**]** [المائدة: 95]، أي ما يساوي ذلك صياماً؛ وقد وردت الإشارة إلى ذلك في الصحيفة (دستور المدينة المنوَّرة) بما يدل على المعاملة بالمساواة والعدل لجميع المنتمين إلى المجتمع الإسلامي، مسلمين كانوا أو غيرَ مسلمين: «.. وأنه من تَبعَنا من يهود فإن له النصر والإسوة غير مظلومين ولا مُتَناصر عليهم..» والإسوة هي المساواة: تقول العرب: «هو إسْوَتُك أي أنت مثله وهو مثلك».

فمن الأمور التي لا جدال فيها ضرورة تحقيق العدالة equity والمساواة equality في تقديم الرعاية الصحيَّة، على الصعيد الفردي والمجتمعي والحكومي. والمقصودُ بذلك المساواة قدر الإمكان في توزيع الموارد الصحية على أفراد المجتمع، وفي إيتائهم الرعاية الوقائية والعلاجية، من دون أدنى تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو العقيدة أو الانتماء السياسي أو بسبب أي اعتبار اجتماعي أو قضائي أو غير ذلك من الأسباب. وهذا هو ما يعبّر عنه الشعار المشهور لمنظمة الصحة العالمية: «تحقيق الصحة للجميع».

المبدأ الرابع: الإحسانُ قيمة من القيَم الجوهرية التي أمر الله عزّ وجل بها بقوله: **[**إن الله يأمر بالعدل والإحسان**]** [النحل: 90]. ولفظة الإحسان في المفهوم الإسلامي تتضمَّن مجموعة من المعاني في وقت واحد. فهي تتضمَّن أولاً معنى «الجودة» quality، فالحسن هو الجيِّد، وقد بشَّر سبحانه عباده **[**الذين يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه**]**، وهذه الجودة مطلوبة في كل شيء.. كل شيء.. فالنبي ρ يقول: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» ومن هنا يَنْبُعُ مفهوم ضمان الجودة في تقديم الرعاية الصحيَّة. ولكن كلمة الإحسان تتضمَّن أيضاً تلك اللمسة الرفيقة الحانية التي افتقدناها أو كدنا نفتقدها في ممارسة الطب الحديث.. تتضمَّن نفسية العطاء حيث يحب المرء لأخيه ما يحب لنفسه بل ويؤثِّر على نفسه ولو كان به خصاصة. ويتضمَّن الإحسان كذلك صحوة الضمير ومراقبة الله عز وجل في كل تصرُّف وسلوك كما يقول النبي عليه الصلاة والسلام: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه».

المبدأ الخامس: لا ضَرَرَ ولا ضِرَار، وهذا المبدأ نصٌّ حديث شريف صحيح جامع، يُراد به عَدَمُ جواز الإضرار بالنفس، أو الإضرار بالغير، أو الإضرار بالمجتمع، بأي شكل من الأشكال. ولا تَخْفَى أهمية هذا المبدأ في المجال الصحيّ، ولاسيَّما من حيث عدم جواز إقدام الطبيب أو غيره من أرباب المهن الصحية، على تعريض المريض إلى أي إجراء تشخيصي أو علاجي يكون من شأنه تعريضه إلى الضرر أو الخطر.

وقد تم تطبيق هذه المبادئ منذ صدر هذه الحضارة التي ننتمي إليها ونعتز بها، ومن الأمثلة البينة الدلالة على ذلك، ضمانها أن للمرضى حقُّ الرعاية على المجتمع ممثَّلاً في الدولة، ومن ذلك ما ذكره البلاذُري في «فتوح البلدان»: «أن عمر رضي الله عنه مرّ عند مَقْدَمه الجابيةَ من أرض دمشق على قوم مجذّمين lepers من النصارى، فأمر أن يُعْطَوا من الصدقات [الزكاة]، وأن يُجرَى عَلَيهم القوت»، وضمانها لكل طفل حقُّ الرعاية على المجتمع ممثلاً في الدولة؛ كالذي ورد في «طبقات» ابن سعد: «أن رضي الله عنه كان يفرض للمنفوس [الوليد] مئة درهم، فإذا ترعرع بلغ به مئتي درهم، فإذا بلغ زاده... وكان إذا أتيَ باللقيط فرض له مئة درهم، وفرض له رزقاً يأخذه وليُّه كل شهر بما يصلحه، ثم ينقله من سنة إلى سنة، وكان يوصي بهم خيراً ويجعل نفقتهم ورضاعهم من بيت المال»، وضمانها للضعيف والمعوق والمسن حقُّ الرعاية على المجتمع ممثلاً في الدولة؛ كما ورد في عقد الذمة بين خالد بن الوليد رضي الله عنه وبين أهل الحيرة: «وجعلتُ لهم: أيُّما شيخٍ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر وصار

أهل دينـه يتصدَّقون عليـه، طرحت جزيته [يعني أُعفي من الضرائب]، وعيلَ من بيت مال المسلمين وعيالَه ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام [أي في الدولة الإسلامية]». ذكره الإمام أبو يوسف في كتاب «الخراج».

ويتَّضح من هذه الأمثلة أن حضارتنا تعتبر حق الصحة هذا حقاً «للإنسان»، دون تمـيز بسبب اللون أو الجنس أو الدين، وأن رعايتها للإنسان تبدأ منذ الولادة بتأمين الرضاع الصحي، وتستمر حتى الشيخوخـة بتأمين ما يكفل العيش الصحي، وأنهـا بين هذا وذاك لا تغادر مريضاً أو عاجزاً أو مقعداً أو مصاباً إلا غمرته بالرعاية اللازمة.

ومن أجل ذلك كان للطب مكانة كبرى عند علمائنا، حتى قال سلطان العلماء العزُّ بن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»: «فإن الطب كالشرع، وُضِعَ لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفاسد المعاطب والأسقام... والذي وضع الشرع هو الذي وضع الطب، فإن كل واحد منهما موضوعٌ لجلب مصالح العباد ودرء مفاسدهم». ومن أجل ذلك وُضعت للطب منذ عهد الرسالة، ضوابطُه ومبادئه الأخلاقية التي تحكم سلوكيات الأطباء. فالنبي ε يقول — في ما رواه أبو نُعَيْم -: «من تطبَّب و لم يكن بالطب معروفاً، فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن». ونظام «الحِسْبة» الذي هو من عبقريات ما ابتكرته هذه الأمة، هو نظام «ضمان الجودة» بمعناه الواسع الشامل الكامل؛ وقد بدأ تَطبيقه منذ عهد الخلافة الراشدة، بل إن أوّل محتسب في الإسلام كان سيدة اسمُها الشفّاء ولاّها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه السوق. ثم تَوَاصل نظام الحسبة اكتمالاً واتساعاً؛ وكان من أهم وظائف المحتسبين مراقبة الأطباء؛ وتحرِّي انضباطهم في سلوكياتهم والتزامهم للخلق الفاضل الكريم. ولا تكاد ترى كتاباً في الطب إلا مشتملاً على أخلاقيات هذه المهنة الشريفة. مثال ذلك ما أورده صلاح الدين بن يوسف الكحال الحموي [الكحال طبيب العيون]، قبل سبعة قرون، في كتابه «نور العيون وجامع الفنون» — وهو كتاب في طب العين — يوصي كل تلميذ من تلاميذه يأخذ عنه صناعة الطب: «... واعْلَم أنَّ هذه الصناعة منحةٌ من الله تعالى، يعطيها لمستحقها؛ لأنه يصير واسطة بين المريض وبين الحق سبحانه وتعالى في طلب العافية له، حتى تَجري على يديه، فتحصل له الحرمة الجزيلة من الناس، ويَمْثُل عندهم، ويشار إليه في صناعته، ويُطْمَأنّ إليه فيما يعتمده، وفي الآخرة الأجر والمجازاة من رب العالمين، لأن النفع المتعدِّي لخلق الله عظيم، خصوصاً للفقراء العاجزين، مع ما يحصل لنفسك من كمال الأخلاق، وهو خلق الكرم والرحمة، فيجب عليك حينئذ أن تلبس ثوب الطهارة والعفّة، والنقاء، والرأفة، ومراقبة الله تعالى، وخاصَّة في عبورك على حريم الناس، كتوماً على أسرارهم... محبّاً للخير والدين، مكبّاً على الاشتغال في العلوم، تاركاً للشهوات البدنيّة...، معاشراً للعلماء، مواظباً للمرضى، حريصاً على مداواتهم، متحيِّلاً في جلب العافية إليهم. وإن أمكنك أن تُؤْثرَ الضعفاء من مالك فافعل». بل لقد أفرد بعض أطبائنا الكبار كتباً خاصة بأخلاقيات المهنة، كالرازي الذي ألف قبل ألف عام كتاباً خاصاً أسماه «أخلاق الطبيب»، وهو رسالة بعث بها إلى بعض تلاميذه وفي ما يلي نبذة منها: «... ينبغي للطبيب أن يكون رفيقاً بالناس، حافظاً لغيبهم، كتوماً لأسرارهم... فإنه ربما يكون ببعض الناس من المرض ما يكتمه عن أخصِّ الناس به، مثل أبيه وأمه وولده، وإنما يكتمونه خواصَّهم ويُفشونه إلى الطبيب ضرورةً. وإذا عالج من نسائه أو جواريه [الجارية: الفتاة girl] أو غلمانه [الغلام: الفتى boy] أحداً، فيجب أن يحفظ طَرْفَهُ ولا يجاوز موضع العلة.. «ويتَّكل الطبيب في علاجه على الله تعالى، ويتوقع البرء منه، ولا يحسب قوته وعملـه، ويعتمد في كل أمـوره عليه».

والآن لماذا نعود إلى أخلاقيات الصحة؟

نعود إليها لأن التطوُّرات السريعة التي حدثت في العالم في القرنَيْن الأخيرَيْن ولاسيَّما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، قد استطاعت أن توهن العلاقة الإنسانية بين الطبيب والمريض، وأصبح الطبيب أو غيرُه من أرباب المهن الصحية – في لُهاثه وراء الأمور المادية البحتة – ينسى أنه يتعامل أولاً وقبل كل شيء مع إنسان! صار الإنسان مجرد رقم ... مجرد آلة تحتاج إلى صيانة أو إصلاح .. مجرد شيء .. ثم طرأت هذه القفزات الجديدة التي أتى بها التقدُّم التكنولوجي المذهل في ركابه، وكان طبيعياً أن يستفيد منها الطب والأطباء ..منها زرع الأعضاء؛ ومنها البحوث التي تُجرَى على الإنسان؛ ومنها الهندسة الوراثية؛ ومنها معالجة العقم بهذه الوسائل المبتدعة؛ ومنها أجهزة الإنعاش التي تحافظ على المرء – في حياة كحياة النبات – سنين عدداً .. وهذا كلُّه قليلٌ من كثير! وليس يُخْفَى ما تجلبه هذه الأمور في ركابها من قضايا، بلْ معضلات أخلاقية، في بعض الأحيان: هل يحق لنا أن نأخذ عضواً من أعضاء الحي؟ أن نشتريَه؟ أن نجبره على التخلِّي عن عضوٍ منه؟ أن نأخذ ما نشاء من أعضاء الميت؟ ثم متى نعتبر الإنسان ميتاً؟ هل عندما تتوقف أنفاسه أم عندما يَنْشَلُّ جذعُ الدماغ فيه؟ هل لنا أن نجري أيّ بحث على الإنسان دون استشارته أو إعلامه بكل تفاصيل ما قد يتعرَّض إليه؟ هل لنا أن نجري بحوثاً على المرأة الحامل؟ على الأجنة؟ على أفراد القبيلة إذا وافق شيخ القبيلة؟ هذه الهندسة الوراثية أين تقف آفاقُها؟ هل نبيحها لمن يشاء دون ضابط أو وازع أو رادع أو رقيب؟ هل نبيح بعضها ونحظر بعضاً؟ وما الذي نحظره. ما موقفنا من الإخصاب الاصطناعي؟ من أطفال الأنابيب؟ من استئجار الرحم الظئر؟ من اختلاط الأنساب؟ هل للطبيب الذي أقسم على المحافظة على الحياة أن يساهم في إنهاء الحياة؟ هل له أن يساعد مريضه على الانتحار تخلُّصاً من مرض لا يُرْجَى منه شفاء؟ هل نبيح هذا النوع من القتل بحجة أننا نسمِّيه قتل المرحمة mercy killing؟ هل نوقف أجهزة الإنعاش إذا كانت تطيل أمد حياة لا جدوى منها؟ وهل يندرج ذلك في مسمَّى قتل المرحمة أم أنه ليس قتلاً ولا حَرَجَ فيه؟ ما هو موقفنا من مريض الإيدز؟ هل نتخلَّى عنه.. «نخذُله ونُسلمه»؟ أم «نكفُّ عليه ضَيعته ونحوطه من ورائه» و«نفرِّج عنه كرباته» كما أمر النبي ﷺ؟ هل نقترب منه؟ وإلى أيِّ مدى نقترب؟ هل نخبر زوجه أم لا؟ هل نوصيه بمواصلة العلاقة الزوجية العادية أم لا؟ ثم بالمقابل هل نضفي عليه من الامتيازات والحقوق ما لا نضفيه على مريض السل أو مريض الملاريا أو مريض الطاعون؟ هذه القضايا وأمثالها أخذت تعود بالناس حتى في الغرب إلى جادّة الصواب. أخذت تنبِّههم إلى جسامة المشكلة، وإلى ضرورة المبادرة إلى اتخاذ إجراء فوري، قبل أن تستفحل الأمور ويتَّسع الخَرْقُ على الراقع. ومن أجل ذلك تَنَادى المخلصون في جميع أنحاء العالم، إلى عقد الملتقيات والندوات والمؤتمرات للبحث في هذه الأمور، وكان لمنظمة الصحة العالمية دور، ولليونسكو دور، ولمجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية CIOMS دور. ولعل من أهم هذه الأدوار دور المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، التي انطلقت بعملها مطلع عام واحد وثمانين، مع أول إشعاع للقرن الخامس عشر الهجري؛ وعُقدت ما يقرب من ثلاثين لقاءً علمياً، كانت تجمع في كل لقاء منها بين العلماء المتخصِّصين والفقهاء الوَرعين، وأنها تنتقي من المواضيع ما يستعصي على الناس حلُّه من مشكلات حياتهم اليومية، وخصّص آخر هذه اللقاءات لدراسة الدستور الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية، مع التطرُّق إلى الأبحاث التي تُجرَى على الإنسان في إطار الوثيقة العالمية للأبحاث الطبية، التي أَعَدَّها مجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية CIOMS، ثم إلى العلاقات بين الطبيب وزملائه ومرضاه ومجتمعه، وقد عُقد اللقاء تحت رعاية الأستاذ الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية ، وبمشاركة ما يربو على مئتَيْ مشارك من مختلف التخصُّصات العلمية من فقهاء وأطباء وعلماء في الاجتماع والقانون والفلسفة وغيرها يمثِّلون اثنتَيْن وعشرين دولة، بالإضافة إلى منظمات حكومية وغير حكومية، والتأم شمل المشاركون في هذه القاعة في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2004، وكان اجتماعهم تتويجاً للتعاون الوثيق بين المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط

لمنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية، وشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، وقد سبقته مشاورات تقنية مع البرنامج المشترك التابع للأمم المتحدة الخاص بالإيدز، والبرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال الأمراض الاستوائية، ومساهمات من مستشارين تقنيِّين من حكومتَيْ فنلندا وسويسرا، ومن الأكاديمية السويسرية للعلوم الطبية، ومن مركز فوجارتي الدولي التابع لمعاهد الصحة القومية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن مجلس البحوث الطبية بالمملكة المتحدة، وقد شكَّل هؤلاء المستشارون لجنة للتوجيه وأخرى لإدارة المناقشات الإلكترونية.

وناقش المشاركون ثلاثة محاور رئيسية هامة، وأثمرت مناقشاتهم ثمرات طيِّبة، سنلمح إليها في هذه العجالة، إذ تناول ***المحور الأول*** الرؤية الإسلامية لآداب وأخلاقيات المهن الطبية وإصدار الميثاق الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية الذي يضم مئة وثمان مادة موزَّعة على عشرة أبواب هي أخلاق الطبيب، واجبات الطبيب نحو المريض، السرّ الطبّي، واجبات الطبيب تجاه المجتمع، ونحو المؤسسة التي يعمل بها، وتجاه مهنته، وعلاقاته مع الزملاء، وحقوقه، والقضايا الاجتماعية مثل مرضى الإيدز وسائر الأمراض السارية وتيسير الموت أو قتل المرحمة والإجهاض ونقل الأعضاء وحالات العنف، والإعلان والإعلام.

أما ***المحور الثاني*** فتناول القواعد الإرشادية الأخلاقية العالمية لأبحاث الطب الحيوي المتعلقة بالجوانب الإنسانية.

فيما تناول ***المحور الثالث***: الرؤية الإسلامية لبعض المستجدَّات الطبية، مثل بنك الحليب البشري المختلط، التحكم في جنس الجنين (الاستصفاء)، الاستنساخ النباتي والحيواني والبشري، أطفال الأنابيب (الإخصاب المعملي ونقل الأجنَّة)، الرحم الظئر (شتل الجنين) وتعيين الأم في الرحم الظئر، المنع الجراحي للحمل (التعقيم)، الإجهاض، نظرة الجنس لعورة الجنس الآخر لدواعي الكشف والمعالجة والتعليم الطبي، بداية الحياة في الإنسان وتعريف الموت الذي ينهي حياة الإنسان، إسعاف من مات قلبه دون دماغه ، ورفع أجهزة الإنعاش عن الميت دماغياً، سر المهنة، اختلاف القانون أو الأمر الإداري مع الشريعة في الممارسة الصحية، الوسائل المشروعة للحصول على الأعضاء البشرية، نقل وزراعة خلايا المخ والجهاز العصبي، والاستفادة الطبية من الأجنَّة المجهضة والزائدة عن الحاجة والمولود العديم الدماغ، زرع الغدد والأعضاء التناسلية وعمليات تغيير الجنس، عمليات رتق غشاء البكارة، جراحة التجميل، أقل مدة الحمل والحيض والنفاس وأكثرها، أنماط الحياة الإسلامية، مشكلات الشيخوخة وحقوق المسنِّين، قتل الرحمة والحق في إنهاء الحياة والحرمان من العناية الفائقة، الاعتماد على المشروبات الكحولية والمخدِّرات، الأحكام المتفرِّعة على اكتشاف مرض الأيدز، الترقيع الجلدي وبنوك الجلد الآدمي، المواد الإضافية المحرَّمة والنجسة في صناعة الغذاء والدواء، حكم المفطِّرات بالاستعمالات الطبية المعاصرة غير الأكل والشرب، قراءة الجينوم البشري وآثاره الشرعية، الهندسة الوراثية وأثرها على الإنسان وطعامه، البصمة الوراثية وأثرها في إثبات النَسَب، الإرشاد الوراثي في المجال الأُسَري، حقوق والتزامات المعوقين والمرضى النفسانيِّين، التكييف الشرعي للعلوم الطبية والحياتية.

وفي الختام إن على كل منا أن يفعل شيئاً، مثل أن ندرج أخلاقيات الطب مقرَّراً رئيسياً من مقرَّرات الكليات والمعاهد الطبية والصحية، يتلقّون فيها مجدَّداً هذه المبادئ السامية، ويتشرَّبون هذه القيَم العالية، وأن نلتزم بهذه المبادئ في مؤسساتنا الطبية ومراكزنا الصحية وعياداتنا. وأن نمتثل للتشريعات التي تُسَيِّج العمل الصحي بسياج من الرأفة والرحمة والعدل والمساواة وتزينه بلمسة حانية من المودَّة والرفق، دون أن تهمل ضمان الجودة أو تهدر حقوق العاملين في المهن الطبية، ولا تميل معهم على المحتاجين لخدماتهم من أخوتهم وأخواتهم ومجتمعاتهم.

والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه.